



UN ECONOMIC COMMISSION
FOR WESTERN ASIA

26 MAR 1985

LIBRARY



الأمم المتحدة

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

التوزيع : عام

E/ECWA/XII/7

٤ آذار/مارس ١٩٨٥

الأصل : بالانكليزية

اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا

الدورة الثانية عشرة

٢٠ - ٢٥ نيسان / ابريل ١٩٨٥

بغداد

البند ٨ (أ) من جدول الاعمال المؤقت

أعمال المتابعة على الصعيد الاقليمي للمؤتمرات

العالمية للامم المتحدة والاجتماعات الاقليمية للجنة

المؤتمر العام الرابع لمنظمة الامم المتحدة للتنمية

الصناعية (اليونيد والرابع)

القرار رقم ١٢٧ (د - ١١)

مذكرة من الامين التنفيذي

١- عقد مؤتمر اليونيدو العام الرابع في فيينا في الفترة من ٢ الى ١٨ آب/أغسطس ١٩٨٤. وتحضر للمؤتمر قامت الامانة التنفيذية للاكوا بعدد من الأنشطة بتعاون وتنسيق وشيقين مع المنظمة العربية للتنمية الصناعية. وبناء على ما ذكر أثناء الدورة الحادية عشرة للاكوا قامت الامانة التنفيذية بموافاة الدول الاعضاء بثلاث ورقات من اعدادها تحوي معلومات اساسية تتعلق بالمؤتمر. وجرى الاعداد لموقف مشترك للمجموعة العربية في اجتماع وكلاء وزارات الصناعة في الاقطار العربية الذي عقدته المنظمة العربية للتنمية الصناعية في تونس في الفترة من ٤ الى ٦ تموز/يوليو ١٩٨٤. وقد شاركت الاكوا بهمة ونشاط في هذا الاجتماع وفي الاعداد للموقف العربي المشترك.

وتتضمن هذه الورقة موقف الاكوا من القضايا الرئيسية على النحو الوارد في وثائق المعلومات الاساسية التي اعدتها الاكوا من اجل المؤتمر. وفي مؤتمر اليونيدو والرابع، قام خبراء الاكوا وخبراء المنظمة العربية للتنمية الصناعية الذين حضروا المؤتمر المذكور، بالعمل كسكرتارية للمجموعة العربية. اما المجموعة العربية فقد عقدت ستة اجتماعات بلورت فيها الصيغة النهائية للموقف المشترك للمجموعة العربية من مختلف القضايا المطروحة أثناء المؤتمر.

٢- ويتطلب تنفيذ القرارات والتوصيات المعتمدة في المؤتمر عملاً دولياً على مختلف الصعد من دولية ووطنية واقليمية واقليلية. وستكون هذه القرارات والتوصيات بمثابة توجيهات عامة تسترشد بها الاكوا في اعمالها وبرامجها القادمة.

٣- ولعل لنا ان نسترعى الانتباه على الصعيد الوطني، الى ضرورة اعادة النظر في سياسات واستراتيجيات التصنيع فيما يتعلق بالتعجيل بتنمية الموارد البشرية وبتدعيم القدرات العلمية والتكنولوجية للدول الاعضاء. والهدف من عملية اعادة النظر هذه هو احداث التغييرات الهيكلية اللازمة لتوسيع نطاق دور الصناعة الاقتصادي والاجتماعي ولضمان مشاركة جماهيرية فعالة في عملية التنمية وفي الفوائد الناجمة عنها. وينبغي ان تأخذ الاستراتيجيات وسياسات التصنيع بعين الاعتبار تجارب الماضي والدروس المستخلصة من الصعوبات والتحديات التي ارتبطت بالتحول الصناعي والتكنولوجي في البلدان المتقدمة النمو. وينبغي ان تعمل استراتيجيات التصنيع على تشجيع التعبئة الفعالة للموارد البشرية والمادية والاستفادة المثلى منها وعلى احداث التغيير الهيكلي الداخلي المطلوب، وأن تعتمد سياسات تكيف ايجابية، وان تعزز الروابط مع قطاعات الاقتصاد الاخرى ولا سيما مع

- ٢ -

القطاع الزراعي . اما فيما يتعلق بالتعجيل بتنمية الموارد البشرية من أجل التنمية الصناعية ، فان الحاجة تدعو الى انشاء هيئات تنسيق رفيعة المستوى على الصعيد الوطني ، او تعزيز هذه الهيئات حيثما وجدت ، من أجل تخطيط وتنفيذ برامج تنمية الموارد البشرية بصورة فعالة ، كما ان هناك حاجة الى استعراض مستمر للترتيبات المتعلقة بالتعليم والتدريب والى استحداث مواد ونظم مناسبة للتدريب والى تحديد المعاهد الوطنية التي يمكن ان تصبح مراكز اساسية لتدريب العاطلين في المجال الصناعي .

٤- وفيما يتعلق بتدعيم القدرات العلمية والتكنولوجية فان للدول الاعضاء ان تنظره عند الاقتضاء ، في بلورة تكنولوجيا وخطط وبرامج وطنية متكاملة في اطار خطط التنمية الاقتصادية الوطنية العامة ، مع مراعاة نواحي التقدم التكنولوجي ، مما يمكنها من وضع اطار للعمل الوطني الرامي الى التعجيل بتنمية القدرات التقنية للدول الاعضاء بصورة فردية او جماعية بما في ذلك اعادة توجيه المؤسسات والهيكل القائمة او انشاء مؤسسات وهيكل جديدة في هذا المضمار . وهذا يتطلب تخصيص حصة متزايدة من الناتج القومي الاجمالي وجزء من المساعدات الخارجية لتنمية القدرات العلمية والتكنولوجية ، بما في ذلك قدرات البحث والتطوير .

٥- ويسترعى الانظار كذلك الى الحاجة الى زيادة تعزيز التعاون الاقليمي مع البلدان النامية بفرض تدعيم التعاون فيما بينها في جهود التنمية الصناعية . ذلك ان التعاون الاقتصادي مع البلدان النامية يعتبر وسيلة قيمة للعمل على الاستخدام الرشيد والكفؤ للموارد البشرية والمادية والمالية والفنية المتاحة في البلدان النامية بما يخدم التصنيع فيها . ولعل البلدان الاعضاء في الاكوا تقوم في هذا الصدد بتعزيز تعاونها الاقليمي والاقليمي وتوسيع نطاقه في ميدان التنمية الصناعية مع التشديد بصفة خاصة على ترويج وانشاء مشاريع مشتركة مع البلدان النامية وعلى زيادة تدفق اموال الاستثمار في مجال الصناعة . فهناك عدد من الصناعات ، ولا سيما الصناعات القائمة على الموارد المتوفرة ، يمكن ان تتحقق فيها مصلحة مشتركة اذا تهيأت السبل للقيام بعمل مشترك يؤدي الى تعزيز العلاقات الاقتصادية والتبادل التجاري ما بين البلدان الاعضاء وما بين البلدان النامية .

— ٣ —

- ٦- وفيما يتعلق بعطية إعادة تشكيل هيكل الصناعة وإعادة توزيعها على الصعيد العالمي فإن شمة حاجة ملحة الى ان تشارك بلدان الاكوا في هذه العطية. وهذا يتطلب القيام باتخاذ تدابير على الصعيد القومي وكذلك على الصعيد الدولي . اما على الصعيد الدولي فأهم الصناعات التي ينبغي توجيه الاهتمام اليها هي السلع الرأسمالية والصناعات الهندسية والصناعات التي تقوم على البترول والصناعات الكثيفة الاستخدام للطاقة، والأسمدة، وصناعة الكيماويات، وصناعة النسيج . فضلا عن المشاركة الايجابية من قبل البلدان الاعضاء في المشاورات العالمية فان بوسع الاكوا الشروع، مع اليونيدو والمنظمة العربية للتنمية الصناعية، باقامة نظام للمشاورات الاقليمية في المجالات ذات الاولوية المذكورة اعلاه .
- ٧- اما التوصيات المنبثقة عن مؤتمر اليونيدو والعام الرابع بشأن اشراك الامانة التنفيذية للاكوا في عطية تنفيذ التوصيات ومتابعتها، فانها ستكون موضع مناقشة في اجتماع حكومي دولي من المقرر ان يعقد حول هذا الموضوع في الربع الاول من عام ١٩٨٦ .
- ٨- وفيما يلي تقرير عن أهم ما أسفر عنه اليونيدو والرابع :

- ٤ -

أولا - مقدمة

أوصى اعلان وخطة عمل ليما بشأن التنمية والتعاون في الميدان الصناعي، اللذان اعتمدتهما المؤتمر الثاني لمنظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية في آذار/مارس ١٩٧٥، (ليما) وأقرتهما الجمعية العامة في قرارها ٣٣٦٢ (د-٧) المؤرخ في ١٦ ايلول/سبتمبر ١٩٧٥، بأن يكتسب مؤتمر اليونيدو العام طابعا مؤسسيا وأن ينعقد مرة كل اربع سنوات. وعقد مؤتمر اليونيدو العام الثالث بنيودلهي من ٢١ كانون الثاني / يناير الى ٩ شباط/فبراير ١٩٨٠.

وعقد مؤتمر اليونيدو الرابع في فيينا من ٢ الى ١٨ آب/اغسطس ١٩٨٤. وقد حضر الاجتماع ممثلو ١٣٩ دولة، و٢٣ وكالة تابعة للامم المتحدة و ٩ وكالات متخصصة، و٤٠ من المراقبين وحركات التحرير، و ٢٩ منظمة حكومية - دولية و ٣٣ منظمة غير حكومية. وكان هناك ٨٦٤ ممثلا عن الدول الاعضاء من مجموع ١٠٥٠ تقريبا من أعضاء الوفود بما في ذلك ٧٨ وزيرا ونائب وزيرا.

وقد اعد هذا التقرير استجابة للقرار ١٢٧ (د - ١١) الذي اعتمدته الاكوا في دورتها الحادية عشرة (٢٢ - ٢٦ نيسان/ابريل ١٩٨٤) وقد طلبت الاكوا في هذا القرار من الامين التنفيذي مواصلة تقديم المساعدة للدول الاعضاء في شكل معلومات ودراسات تتعلق بالموضوعات المطروحة في اجتماع اليونيدو الرابع ومواصلة التنسيق مع المنظمة العربية للتنمية الصناعية. وطلبت ايضا اذراج بند خاص حول توصيات ونتائج اجتماع اليونيدو الرابع في جدول أعمال الدورة الثانية عشرة للاكوا.

ثانيا - التحضير للمؤتمر

تركز التحضير للمؤتمر أساسا على تغطية القضايا الرئيسية التالية التي أدرجت في جدول الأعمال المؤقت للمؤتمر، وهي:

- التعجيل بتنمية الموارد البشرية من أجل التنمية الصناعية؛
- تدعيم القدرات العلمية والتكنولوجية للتنمية الصناعية في البلدان النامية؛
- سياسات واجراءات من أجل المعالجة الصناعية للمواد الخام في البلدان النامية؛
- سياسات واجراءات صناعية لتحقيق التنمية الريفية والاكتفاء الذاتي من حيث الامدادات الغذائية للبلدان النامية؛
- اقل البلدان نموا: تنفيذ برنامج العمل الاساسي الجديد؛
- تدعيم التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية؛

— ٥ —

- عقد التنمية الصناعية في افريقيا ؛
- ادماج المرأة في التنمية الصناعية ؛
- تعبئة الموارد المالية للتنمية الصناعية ؛
- اعادة تشكيل هيكل الصناعة واعادة توزيعها على الصعيد العالمي .

وعقدت خلال عام ١٩٨٣ ، خمسة اجتماعات لافرة خبراء بشأن مواضيع المؤتمر الرئيسية . وقد عقدت الاجتماعات الخمسة التالية لافرة الخبراء الرفيعة المستوى :

- المحفل الدولي المعني بالتقدم التكنولوجي ، والتنمية ، تبيليسي ، اتحاد الجمهوريات السوفياتية ، ١٢-١٦ نيسان /ابريل ١٩٨٣ .
- استراتيجيات وسياسات التنمية الصناعية في البلدان النامية ، ليما ، بيرو ، ١٨-٢٢ نيسان /ابريل ١٩٨٣ .
- التعجيل بتنمية الموارد البشرية من أجل التنمية الصناعية ، ياوندى ، الكاميرون ، ٣٠ ايار /مايو - ٣ حزيران /يونيو ١٩٨٣ .
- التعاون الصناعي فيما بين البلدان النامية ، بانكوك ، تايلند ، ١٨-٢٢ تموز /يوليو ١٩٨٣ .
- الطاقة والتصنيع ، اوسلو ، النرويج ، ٢٩ آب /اغسطس - ٢ ايلول /سبتمبر ١٩٨٣ .

بالاضافة الى ذلك ، عقدت اجتماعات تحضيرية على الصعيدين الاقليمي والاقليمي لكي يتسنى اجراء أوفى مشاورات ممكنة فيما بين جميع الدول قبل انعقاد المؤتمر . وهكذا نظرت الاجتماعات الاربعة التالية في امرا اتخاذ مواقف اقليمية مشتركة من المسائل الرئيسية المعروضة على المؤتمر :

- اجتماع وزراء الصناعة الذي نظّمته اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لاسيا والمحيط الهادئ تحضيراً لمؤتمر اليونيدو والعام الرابع ، بانكوك ، تايلند ، ١٥ - ١٦ آذار /مارس ١٩٨٤ .
- المؤتمر السابع لوزراء الصناعة الافريقيين ، الذي اشتركت في تنظيمه اللجنة الاقتصادية لافريقيا ومنظمة الوحدة الافريقية واليونيدو ، اديس أبابا ، اثيوبيا ، ٢٦-٢٨ آذار /مارس ١٩٨٤ .

- ٦ -

- الاجتماع التسقيقي الرفيم المستوى لأمريكا اللاتينية، السابق لانتقاد مؤتمر اليونيدو العام الرابع، والذي نظم عقده النظام الاقتصادي لأمريكا اللاتينية، هافانا، كوبا، ٢٢-٢٥ أيار/مايو ١٩٨٤ .

- اجتماع وكلاء وزراء الصناعة في الدول العربية، الذي نظمت عقده المنظمة العربية للتنمية الصناعية، تونس العاصمة، الجمهورية التونسية، ٤-٦ تموز/يوليو ١٩٨٤ .

واضافة الى ذلك، عقد اجتماع أقاليم لمجموعة الـ ٧٧ في فيينا في ٣١ تموز/يوليو ١٩٨٤ ب/٢١ .

وفيما يتعلق بالاكوا، تمت التحضيرات لمؤتمر اليونيدو الرابع، بالتعاون وتنسيق وثيقين مع المنظمة العربية للتنمية الصناعية . وفي الدورة الحادية عشرة للاكوا، أعدت الامانة التنفيذية للاكوا، تحضيراً لمؤتمر اليونيدو الرابع، ثلاث ورقات معلومات أساسية قدمت للدول الأعضاء (٢٠٢٠) .

وعلاوة على ذلك فقد استخدمت هذه الورقات كخلفية تمهيداً لإعداد ورقة موقف للمجموعة العربية في اجتماع وكلاء وزراء الصناعة في الدول العربية، الذي عقد بتونس العاصمة من ٤-٦ تموز/يوليو ١٩٨٤ .

وكان من المتوقع اصلاً تقديم موقف مشترك للمجموعة العربية الى مؤتمر التنمية الصناعية السادس لوزراء الصناعة في الدول العربية الذي كان من المقرر عقده قبل مؤتمر اليونيدو الرابع. ولكن، وبالنظر الى تأجيل عقد ذلك المؤتمر، الذي لم ينعقد الا في تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٤، فقد عقد اجتماع وكلاء وزراء الصناعة في الدول العربية بتونس العاصمة من ٤ الى ٦ تموز/يوليو ١٩٨٤ . وقد شاركت الاكوا على نحو نشط في هذا الاجتماع وفي إعداد الورقة التي تحدد الموقف المشترك للمجموعة العربية لمؤتمر اليونيدو الرابع. وتشمل هذه الورقة موقف الاكوا من القضايا الرئيسية على النحو الوارد في ورقات المعلومات الأساسية للاكوا التي أعدت للمؤتمر. وعملت الاكوا والمنظمة العربية للتنمية الصناعية، أثناء المؤتمر، بوصفهما أمانة المجموعة العربية. وعقدت المجموعة العربية ستة اجتماعات أعدت فيها الصيغة النهائية للموقف المشترك للمجموعة العربية فيما يتعلق بشتى القضايا التي جرت مناقشتها أثناء المؤتمر.

(١) الوضع الراهن والتصورات المستقبلية للهيكل الصناعية في العالم العربي حتى سنة

٢٠٠٠ (E/ECWA/XI/9/Add.2/Rev.1).

(٢) قضايا رئيسية مختارة (E/ECWA/XI/9/Add.2/Rev.1).

(٣) التصنيع والسياسات والاستراتيجيات الصناعية (E/ECWA/IND/84/7).

ثالثا - النتائج والتوصيات

ترد النتائج والتوصيات الرئيسية للمؤتمر في ديباجة التقرير النهائي للمؤتمر (٤). وهي تتضمن ما يلي:

- إعادة مؤتمر اليونيد والرابع. المعقود في فيينا، التأكيد على أهمية التصنيع بوصفه عاملا رئيسيا في التنمية الشاملة للبلدان النامية، وعاملا عزز دينامية الاقتصاد العالمي. واستفرض المؤتمر خلفية المشاكل الاقتصادية الدولية الراهنة وأثرها على التنمية الصناعية. وتبين أن المقاصد العامة التي ترد في وثيقة اعلان وخطة عمل ليما بشأن التنمية والتعاون في الميدان الصناعي، ووثيقة اعلان وخطة عمل نيروبي بشأن تصنيف البلدان النامية والتعاون الدولي من أجل تنميتها الصناعية، وهما وثيقتان اعتمدتا في مؤتمر اليونيد والعامين الثاني والثالث، والتي تقوم على المبادئ الواردة في هاتين الوثيقتين مقاصد بعيدة عن النال. كما استعرض المؤتمر التقدم المحرز في تحقيق تلك المقاصد والقيود التي تحول دون ذلك، واعتمد سلسلة من التدابير العملية في قراراته الموجهة الى المجتمع الدولي واليونيد والمتعلقة بمسائل مثل: تنمية الموارد البشرية، وتدعيم القدرات العلمية والتكنولوجية، والطاقة والتصنيع، والمعالجة الصناعية المحلية للمواد الخام، والتنمية الريفية والاكتفاء الذاتي، من حيث الامدادات الغذائية، واولى البلدان نموا، والتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية، وعقد التنمية الصناعية لافريقيا. وأولى المؤتمر اهتماما كبيرا للمشاكل الخاصة التي تواجه افريقيا واول البلدان نموا، كما وافق على اتخاذ تدابير ترمي الى التغلب على تلك المشاكل. وتناول المؤتمر العام، فضلا عن ذلك، وهو يضم في اعتباره ولاية اليونيد وفي النهوض بالتنمية الصناعية، عددا من المواضيع الأعم نطاقا والتي ما فتئت تحظى بأهمية رئيسية في اطار المؤتمر ذاته.

- ووافق المؤتمر على ان يقوم رئيس المؤتمر بتقديم مشروع قرارين يتعلق الاول بتعبئة الموارد المالية، ويتعلق الثاني باعادة تشكيل هيكل الصناعة واعادة توزيعها، بالاضافة الى الوثائق ذات الصلة، الى الامين العام للأمم المتحدة، مشفوعة بطلب ان تنظر فيها الجمعية العامة في دورتها التاسعة والثلاثين. وقد اعتمدت الجمعية العامة بتوافق الآراء، في دورتها التاسعة والثلاثين القرار المتعلق باعادة تشكيل هيكل الصناعة واعادة توزيعها على الصعيد العالمي. وسيدرج ذلك القرار بوصفه جزءا من التقرير النهائي لمؤتمر اليونيد والرابع. وقد تقرر ان يحال مشروع القرار المتعلق بتعبئة الموارد المالية الى الجمعية العامة في دورتها الأربعين.

— ٨ —

لقد اتسمت الفترة التي تلت انعقاد مؤتمر اليونيدو العام الثالث بركود وأزمة اقتصادية واسعة الانتشار كان لهما تأثير شديد على البلدان النامية، ولا سيما على أقل هذه البلدان نمواً. وقد بدأت، في بعض البلدان الصناعية الكبرى، حالة من الانتعاش، لا تزال مستمرة، رغم أن البلدان النامية ما برحت تواجه أحوالاً عصيبة تسيء إلى إمكانات تصنيعها وتنميتها. وقد أسهم في خلق المصاعب الجمّة التي يواجهها كثير من البلدان النامية مزيج من العوامل التالية: التضخم النقدي، وانخفاض الاستثمار، والنزعة الحمائية واستمرار البطالة واستشراؤها، والزيادات الحادة في أسعار الواردات الأساسية، والتقلبات والانخفاضات الحادة الحاصلة في الأسعار العالمية لصادراتها من المواد الخام، وتدهور معدلات التبادل التجاري، وانخفاض مستويات الطلب الخارجي، وارتفاع وتعاضم أسعار الفائدة الحقيقية، وتضاؤل تدفق الموارد المالية، وركود المساعدة الإنمائية الرسمية، والنقص الحاد في العملات الأجنبية، وانخفاض الدخل الحقيقي، وتزايد عبء خدمة الديون الخارجية. ثم إن الأنظمة التجارية والنقدية والمالية الدولية تعرضت لأجواء كبير. وظهرت صعوبات بشأن تمويل تصنيع البلدان النامية وتنميتها. ولكي يتسنى التغلب على ذلك، يلزم تعزيز التعاون الاقتصادي الدولي، كما أن الأنظمة القائمة في حاجة إلى مزيد من الإصلاح.

ففي خلال السنوات التي مضت على وضع هدف ليما في المؤتمر العام الثاني لليونيدو، زادت حصة البلدان النامية في القيمة المضافة للصناعة التحويلية في العالم من ١٠ في المائة إلى ١٩ في المائة. وقد بَطَأ الكساد الاقتصادي عملية تصنيع البلدان النامية. وانتشر النمو الصناعي بصورة غير متكافئة. كما أن الوضع الناجم عن هذا يستلزم بذل جهود أخرى من جانب البلدان النامية والمجتمع الدولي، وتقديم مساعدات متزايدة من لدن اليونيدو.

وقد حدثت، ولا تزال تحدث، تطورات سريعة في ميدان التكنولوجيا المطبقة في مجال التصنيع. وهذا مهم في استراتيجيات وسياسات التصنيع للبلدان النامية التي لم تستطع الاستفادة على نحو كامل من هذه التطورات. وينبغي أن يدعم المجتمع الدولي الجهود التي تبذلها تلك البلدان لتنمية قدراتها التكنولوجية. ويسلم المؤتمر بأهمية تسهيل نقل التكنولوجيا إلى البلدان النامية.

وللبلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية، في اقتصاد متزايد الترابط، مصلحة مشتركة في التسيير الفعال لنظام تجاري دولي مفتوح. بيد أن الانكماش الاقتصادي الأخير، وما ترتب عليه من ضعف الطلب على صادرات البلدان النامية، واشتداد وطأة الضغوط الحمائية، أمور قد تمخضت كلها عن مناخ اقتصادي دولي أشد تضيقاً، أضرب دوره ضرراً بالغاً بالبلدان النامية. إن للظروف الصعبة للتجارة في الأسواق العالمية تأثيرات غير مواتية على تصنيع البلدان النامية، وفوق هذا، تعمق الحمائية في بلدان كثيرة الوصول إلى توزيع دولي للعمل أكثر عدالة وفاعلية، مما يخلق المشكلات أمام تحقيق الإمكانيات الإنمائية للبلدان النامية. وهذا يؤثّر بدوره على البلدان الصناعية إذ يوقف نمو الواردات من البلدان النامية. وقد سلم المؤتمر بأن

الحماية ضارة بالتجارة والتنمية الصناعية، ولا سيما فيما يخص البلدان النامية، ووافق على ضرورة مقاومة الحماية وعكس مسارها. ولذلك، ينبغي لجميع البلدان أن تعمل على توسيع نطاق التجارة من خلال تدابير تحرير التجارة، مع التسليم بالدور الذي يمكن أن تضطلع به تلك البلدان في مجال المساعدة على تحقيق تصنيف أسرع للبلدان النامية. وينبغي للبلدان المتقدمة النمو أن تلتزم بوقف الحماية من خلال التنفيذ الكامل والامتثال الدقيق لأحكام "التجميد" التي قبلتها، ولا سيما فيما يتعلق بالواردات من البلدان النامية، وتوافق على العمل بمنهجية من أجل تخفيض وإزالة القيود والتدابير الكمية التي لها اثر مماثل.

ولقد قدمت البلدان النامية الجانب الأكبر من التمويل اللازم لتنميتها. ولاحظ المؤتمر أن المدخرات المحلية تشكل المصدر الرئيسي للاستثمار على الرغم من أنه من المسلم به أن بعض البلدان النامية تجد صعوبة كبيرة في إيجاد تلك المدخرات. وعلى الرغم من الجهود التي بذلتها البلدان النامية والتضحيات التي قدمتها، فإن عملية تصنيعها قد تأثرت إلى درجة خطيرة بالحالة الاقتصادية الدولية و، في الآونة الأخيرة، بسياسات التكيف الاقتصادي التي ترتبت عليها تكاليف اجتماعية مرتفعة. وإن تنمية البلدان النامية، ولا سيما في مجال التصنيع، تتوقف بشكل حاسم على التمويل الخارجي. وقد شهد الوضع الاقتصادي العالمي الراهـن تدفقا ماليا واضحا من عدد من البلدان النامية إلى البلدان المتقدمة النمو. ومن الضروري عكس هذا الوضع غير السوي إذا كان يراد لتصنيع البلدان النامية أن يسير بالسرعة التي يستلزمها النمو الشامل.

إن وجود نظام مالي ونقدي دولي يعمل بكفاءة، وانتهاج سياسات تشجيع الاستثمار يوفران أساسا لآتاحة التدفقات المالية اللازمة لتصنيع البلدان النامية. ومن ثم يلزم بذل المزيد من الجهود لتحسين أداء النظام النقدي والمالي الدولي. وقد تضاعفت التدفقات المالية في السنوات الأخيرة، وهي الآن غير كافية لمواصلة وتعزيز الجهود التي تبذلها البلدان النامية في مجال التصنيع. ويعتبر من الضروري اتباع نهج متوازن تجاه التمويل الخارجي للصناعة، بما في ذلك التمويل من خلال المساعدة الإنمائية الرسمية والتدفقات الرسمية الأخرى، والقروض التي تمنحها المصارف التجارية، والاستثمار الأجنبي المباشر. وفيما يتعلق بالمساعدة الإنمائية الرسمية، ينبغي للبلدان المتقدمة النمو المانحة أن تحافظ على ما تقدمه من مساعدات وأن تزيد قدر المستطاع، من أجل الوفاء بتعهداتها إزاء الأهداف الدولية، خاصة لصالح أقل البلدان نموا والبلدان الواقعة جنوب الصحراء الكبرى. وأصبح عبء خدمة الديون، المتزايد والذي زاد من ثقله، في جملة أمور، ارتفاع أسعار الفائدة، واحد القيود الرئيسية التي تواجهها عدة بلدان نامية في تنميتها الاقتصادية والصناعية.

وبغية مواصلة عملية التصنيع وللتعجيل بها ، ستكون هناك حاجة الى تدفق المزيد من التمويلات الميسرة وغير الميسرة الشروط للصناعة . ولتحقيق هذه الغاية ، يدعو المؤتمر المجتمع الدولي والمؤسسات المالية الدولية الى ايلاء الاهتمام الواجب الى الحاجة للموارد المالية اللازمة لتصنيع البلدان النامية . واقترح ، كذلك ، ان تولي المنظمات المالية الدولية الموجودة الاعتبار الواجب الى ان تخصص شروط ملائمة من مواردها للتنمية الصناعية ، مع مراعاة المقترحات التي انبثقت عن اليونيدو .

ولقد كانت ولا تزال أقل البلدان النامية ، وخاصة تلك التي تقع في المنطقة الافريقية ، أشد البلدان تأثرا بالحالة الاقتصادية الراهنة . وأكد المؤتمر ، من جديد ، التزام المجتمع الدولي ببرنامج العمل الاساسي الجديد للشمانينات لصالح أقل البلدان نموا ، ويعقد التنمية الصناعية لافريقيا ، وحث جميع البلدان والمؤسسات الدولية ، وغيرها من الجهات المعنية ، على تنفيذ التزاماتها التي تنص عليها تلك البرامج تنفيذا كاملا ونفعالا .

وعلى ضوء التدهور المستمر للحالة الاقتصادية والاجتماعية لأقل البلدان نموا والبلدان الافريقية ، والنقص الحاد في الاغذية مقترنا بالجفاف وازدياد التصحر في افريقيا ، وافق المؤتمر على الحاجة الى ان يتخذ المجتمع الدولي اجراء خاصا وفوريا ، ولا سيما البلدان المتقدمة النمو واليونيدو ، للاضطلاع بتعزيز دعمها للجهود التي تبذلها أقل البلدان نموا والبلدان الافريقية وللإسراع بتنفيذ برنامج العمل الاساسي الجديد وعقد التنمية الصناعية لافريقيا في مجال التنمية الصناعية . علاوة على ذلك رجا المؤتمر من اليونيدو ان تزيد من مساعدتها للاقطار المصابة بالجفاف في افريقيا والمناطق الاخرى للتخفيف من آثاره الوخيمة على التنمية الصناعية .

وينبغي ان تهدف استراتيجيات وسياسات البلدان النامية الى احداث التغييرات الهيكلية اللازمة لتوسيع نطاق ما يظطلع به التصنيع من دور اقتصادي اجتماعي ولضمان مشاركة الجمهور الفعالة في عملية التنمية وفي الفوائد الناجمة عنها .

وينبغي ان تأخذ استراتيجيات وسياسات تصنيع البلدان النامية بعين الاعتبار التام تجارب الماضي والدروس المستخلصة من الصعوبات الاخيرة والتحديات التي تفرضها التحولات كما عاشتها البلدان المتقدمة النمو في المجالين الصناعي والتكنولوجي . وينبغي أن تأخذ سياسات البلدان النامية في الحسبان الخيارات والاولويات التي تحددها البلدان نفسها بغية تحقيق تنميتها الصناعية . كما ينبغي ان يمكن هذا البلدان النامية من أن تقلل من تعرضها للعواقب الوخيمة المترتبة على الصدمات الخارجية .

- ١١ -

ويعد التمويل والسياسات الاقتصادية المحلية السليمة أمرين مهمين لنجاح أية استراتيجية للتصنيع، وهذا ينطبق على البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو على السواء.

وينبغي ان تشجع استراتيجية التصنيع التعبئة الفعالة للموارد البشرية والمادية والاستفادة المثلى منها، وأن تعمل على اجراء التغيير الهيكلي الداخلي وتعتمد سياسات تكيف ايجابية، وأن تعزز الروابط مع قطاعات الاقتصاد الاخرى، ولا سيما الزراعة، وأن توسع الروابط بين القطاعين الخاص والعام وفيما بين الصناعات الصغيرة والمتوسطة والكبيرة. ومن شأن اتباع استراتيجيات مرنة ومنفتحة ان يسهل التكيف السريع.

وينبغي المضي قدما في اصلاح النظام الاقتصادي الدولي بحيث يتوافر للبلدان النامية اطار اكثر عدالة وانصافا لمتابعة استراتيجياتها وسياساتها التصنيعية وفقا لهياكلها الاجتماعية الاقتصادية ومستوى تطورها مع الاقرار بالحقوق السيادية لكافة البلدان في اختيار استراتيجياتها وسياساتها الصناعية الخاصة، متحررة من التدابير القسرية الاجنبية.

وأقر المؤتمر بضرورة انتهاج سياسات متماسكة ومتضافرة لتدعيم جهود التصنيع التي تبذلها البلدان النامية.

وثمة حاجة الى تعزيز التعاون فيما بين البلدان النامية من أجل تنميتها الصناعية. وقد حدثت زيادة كبيرة، خلال السنوات العشر الاخيرة، في تجارة السلع المصنوعة بين البلدان النامية. ويشكل التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية أداة قيمة لتعزيز الاستخدام الرشيد والفعال للموارد البشرية والمادية والمالية والتقنية المتوافرة في البلدان النامية من اجل تصنيعها.

وقد شكلت الخطوط العريضة للمواضيع، الموضحة فيما تقدم، خلفية مؤتمرات اليونيدو العام الرابع الذي أكدت فيه جميع الدول الاعضاء في اليونيدو الاهمية التي توليها لدور المنظمة ووظائفها. وكرر المؤتمر ولاية اليونيدو، العالية وبعد تحويلها الى وكالة متخصصة، والمتمثلة في التعاون الفعال والموصول مع البلدان النامية فسي جهودها من اجل التصنيع. وتحقيقا لهذا الغرض، يرجى من اليونيدو، التي تضطلع بدور مركزي في تنسيق أنشطة منظومة الامم المتحدة في مجال الصناعة، أن تكمل

- ١٢ -

وتعزز أنشطة المنظمات الإقليمية وان تعاضد وتعزز العمل المشترك وتشجع التعاون الدولي من خلال استخدام الاموال المتوفرة بأقصى قدر من الفعالية. وينبغي لليونيدوان تعزز دورها في تشجيع التعاون الصناعي بين البلدان النامية وتسهيله في الاطار الشامل للتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية والتعاون التقني فيما بين البلدان النامية. وينبغي لها، أيضا، أن تنفذ قراراتها وسائر المقررات وأن تبقي قيد الاستعراض اعلان وخطة عمل لها وعلان وخطة عمل نيودلهي وان تواظب على اعلام مجلس التنمية الصناعية بالأمر.

وأشار المؤتمر الى قرارات الجمعية العامة ١٩٩/٣٦ المؤرخ في ١٧ كانون الاول / ديسمبر ١٩٨١ و ٢٢٦/٣٧ المؤرخ في ٢٠ كانون الاول / ديسمبر ١٩٨٢ و ١٩٢/٣٨ المؤرخ في ٢٠ كانون الاول / ديسمبر ١٩٨٣، فشدد على الحاجة الى امداد اليونيدو بالموارد التي تلزمها لكي تضطلع، بفاعلية وكفاءة، بالمهام المنصوص عليها في دستورها الجديد ووفقا لما هو وارد في القرارات التي اتخذها المؤتمر. وفي هذا المضمار، ومن اجل تنفيذ ولاية اليونيدو والمهام التي أوكلتها اليها مجالس الادارة المعنية، دعا المؤتمر كل البلدان، ولا سيما المتقدمة النمو، الى امداد تلك المنظمة بالموارد اللازمة.

وأكد المؤتمر من جديد أهمية الأنشطة التي تضطلع بها اليونيدو في مجال المساعدة التقنية وأهمية واستصواب احداث زيادة اخرى في مستوى التبرعات لتلك الأنشطة.

ولاحظ المؤتمر، مع الارتياح، ان عدة بلدان أعلنت عن تبرعات مالية جديدة وازافية. كذلك، لاحظ المؤتمر ان بلدانا اخرى أبدت استعدادها للنظر في الاسهام في صندوق الامم المتحدة للتنمية الصناعية، أو لزيادة أو متابعة اسهامها فيه، أو في اليونيدو، عن طريق اموال ائتمانية.

ورحب المؤتمر بنتيجة المشاورات التي جرت في فيينا في نيسان /ابريل - أيار / مايو ١٩٨٤، وفقا لقرار الجمعية العامة ١٩٣/٣٨ المؤرخ في ٢٠ كانون الاول / ديسمبر ١٩٨٣، بشأن تحويل اليونيدو الى وكالة متخصصة تابعة للامم المتحدة وطلب الى جميع البلدان الالتزام بنتيجة تلك المشاورات المبينة في تقرير الأمين العام بشأن تحويل منظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية الى وكالة متخصصة.

رابعاً- القرارات

تم التوصل ، في بداية المؤتمر ، الى تفاهم بين مختلف المجموعات ومجموعة الـ ٧٧ على ان تتخلى هذه الاخيرة عن المطالبة باعلان وخطة عمل يصدرها مؤتمر اليونيدو الرابع مقابل اتفاق متواضع بشأن القرارات المتصلة بشتى القضايا المعروضة للنظر يتم التوصل اليه عن طريق توافق للآراء ، بالتفاوض ، فيما يتعلق بتلك القرارات ، وقد كان ذلك الحد الأدنى المقبول لدى مجموعة الـ ٧٧ .

وفي ختام المؤتمر اعتمد ١٥ قراراً . ولم يتم التوصل الى اتفاق بتوافق الآراء بشأن قرارين آخرين يتعلق الاول بتعبئة الموارد المالية للتنمية الصناعية ويتعلق الثاني باعادة تشكيل هيكل الصناعة واعادة توزيعها على الصعيد العالمي . ووافق المؤتمر على ان يقوم رئيس المؤتمر بتقديم مشروع القرارين ، بالاضافة الى الوثائق ذات الصلة ، الى الامين العام للأمم المتحدة ، مشفوعة بطلب كي تنظر فيها الجمعية العامة في دورتها التاسعة والثلاثين .

وبالرغم من ان اكثرية القرارات قد اعتمدت بتوافق الآراء ، فقد تم التصويت على ثلاثة منها . وهي القرارات المتعلقة بوقف الحرب في الخليج ؛ وتقديم المساعدة التقنية الى الشعب الفلسطيني ؛ وتقديم المساعدة التقنية الى حركات التحرير الوطني في الجنوب الافريقي التي تعترف بها منظمة الوحدة الافريقية . بالاضافة الى ذلك اعتمدت دياجة المؤتمر بالتصويت برفع الايدي : بأغلبية ٧٩ صوتاً مقابل ١ ، وامتناع ١٢ عضواً عن التصويت .

وذكر ممثل المجموعة بـ ١٠ انه لا يمكن التوصل الى توافق للآراء بشأن الدياجة بالنظر الى الاختلافات في النهج وان عدداً من الأنشطة والقضايا المدرجة في الدياجة مثل التجارة والمالية والحالة الاقتصادية العالمية تعالج على نحو أفضل من قبل منظمات ومؤسسات اخرى غير منظمة اليونيدو ، تكون متخصصة في هذه المواضيع .

وأعرب المتكلم باسم مجموعة الـ ٧٧ (ممثل الهند) عن شعور المجموعة بخيبة الامل ازاء نتيجة المؤتمر اذ قال في الجلسة الختامية ان المجموعة قد صوتت ايجابياً على الدياجة واعادت تأكيد ايمانها بصحة الخطوط الرئيسية لنهجي ليما ونيودلهي . وان المجموعة تؤيد ان تسجل رأيها بأن نهاية المؤتمر لم تكن سعيدة . وان ما يترتب عن ذلك الفشل الواضح من نتائج لن يساعد الذين بذلوا كل ما في وسعهم من طاقة وجهود للتوصل الى توافق في الآراء ، ولا الذين اظهروا في البداية اهتماماً بالتوصل الى توافق الآراء ولكنهم انسحبوا في آخر لحظة متراجعين عن التفاهم السابق .

وفيما يلي قرارات المؤتمر وفقراتها ذات الصلة التي قد ترغب الاكوا في النظر فيها (٥) .

(٥) للاطلاع على المزيد من التفاصيل ، يمكن الرجوع الى تقرير مؤتمر اليونيدو للعام

الرابع (ID/CONF.5/46) .

ألف - التعجيل بتنمية الموارد البشرية من أجل التنمية الصناعية

ان المؤتمر

يوصي بأن تنظر البلدان النامية في انشاء أو تعزيز هيئات منسقة رفيعة المستوى على الصعيد الوطني من أجل تخطيط وتنفيذ برامج تنمية الموارد البشرية بصورة فعالة. وينبغي للهيئات المنسقة ان تستحدث آليات للحصول على مساهمات فعالة من المؤسسات الحكومية والصناعية والتعليمية والتدريبية؛

يوصي بضرورة اتخاذ تدابير فعالة على الصعيدين الوطني والدولي للقضاء على الآثار السلبية لهجرة ذوى الكفاءات من البلدان النامية، وتشجيع عودة عمالها المهرة وفنييها الى أوطانهم؛

يوصي ان تعتمد اليونيدو، اذا اقتضى الامر، بالتعاون مع منظمة العمل الدولية ومنظمة الامم المتحدة للتربية والعلم والثقافة وسائر وكالات منظومة الامم المتحدة، كلا منها في اطار الولاية الخاصة بها، الى القيام بما يلي :

(أ) مساعدة البلدان النامية على تحديد احتياجاتها من أجل التعجيل بتنمية الموارد البشرية في ميدان الصناعة وعلى وضع خطط عمل ملائمة لتلبية تلك الاحتياجات، وينبغي ان تقدم لليونيدو وموارد وافية لهذا الغرض، كما ينبغي بذل الجهود لتعبئة الموارد اللازمة لتنفيذها حسب الاقتضاء؛

(ب) تنظيم البرامج في عدد من المجالات المتخصصة المتصلة بتنمية الموارد البشرية من أجل التصنيع، ومنها، في جملة أمور، التدريب للمفاوضين على العقود؛ والتدريب على ادارة الطاقة؛ واعداد المدربين؛ ووضع احكام تتعلق بالتدريب لتضمينها في عقود المشاريع الصناعية؛

(ج) ايلاء عناية خاصة للمشاكل المتعلقة بصيانة المنشآت الصناعية ووضع برامج لهذا الغرض، بما في ذلك طبع الكتيبات والمبادئ التوجيهية والقوائم المرجعية ونشرها على نطاق واسع ليتسنى للبلدان النامية تحديد هذه المشاكل وحلها على وجه السرعة؛

(د) بذل جهود أكبر سعياً الى الاستعانة بخبراء من البلدان النامية في برامجها للمساعدة التقنية؛

(هـ) مواصلة تقديم المساعدة في مجال استعراض الترتيبات المتعلقة بالتعليم والتدريب في البلدان النامية، واستحداث مواد ونظم مناسبة للتدريب، وتحديد المعاهد الوطنية التي يمكن ان تصبح مراكز تفوق تصلح لتدريب موظفي البلدان الاخرى العاملين في المجال الصناعي، وتقديم المساعدة في مجال اقامة قنوات لتبادل المعلومات بين البلدان النامية؛

- ١٥ -

(و) مواصلة بذل الجهود الموجهة نحو اجراء تدريب دولي في مجال التكنولوجيا ، بما في ذلك ، حسبما يقتضى الأمر ، التكنولوجيات المحدثه ، والمنشآت النموذجية اللازمة ، والخبرة الاستشارية ، والمفاوضات ، الى آخره ، واعداد مبادئ توجيهية وانشاء معاهد للتدريب تملكها البلدان النامية بصورة مشتركة ، وتملكها كذلك الشركات لانتاج الكتب الدراسية ، وشرائط الفيديو للتعليم والتدريب ، والوسائل والكتيبات التعليمية ؛

(ز) منح أولوية خاصة للاحتياجات الخاصة للبلدان الافريقية في اطار برنامج عقد التنمية الصناعية لافريقيا ؛

(ح) منح أولوية خاصة لأنشطتها المتعلقة بالتدريب الصناعي ، وأن تقوم ، تحقيقا لهذه الغاية ، ببحث مدى ملائمة ترتيباتها المؤسسية .

يوصى بأن تتضمن الاتفاقات والعقود المتعلقة بنقل التكنولوجيا الى البلدان النامية احكاما تتعلق بتوفير التدريب الضرورى للموارد البشرية اللازمة لصيانة وتشغيل وإدارة الصناعة والتكنولوجيا موضوعي البحث ؛ وينبغي لليونيدو أن تستحدث قائمة مرجعية للاحكام المتعلقة بالتدريب لاحتمال ادراجها في العقود .

باء - تدعيم القدرات العلمية والتكنولوجية للتنمية الصناعية في البلدان النامية

ان المؤتمرات

يوصى بأن تقوم البلدان النامية ، فرادى أو جماعات ، باستحداث وسائل مناسبة للتكهن بالاتجاهات التكنولوجية وآثارها على التنمية الاجتماعية والاقتصادية ولرصد وتقييم هذه الاتجاهات والآثار ، وصوغ وتنفيذ سياسات لاستخلاص أقصى فائدة ممكنة من التكنولوجيات الجديدة وتغادى آثارها الضارة ؛

يوصى كذلك بأن تنظر البلدان النامية ، عند الاقتضاء ، في صياغة سياسات وخطط وبرامج تكنولوجية وطنية متكاملة في اطار الخطط الانمائية الاقتصادية الوطنية العامة ، مع مراعاة أوجه التقدم التكنولوجي ، لكي تستنبط اطارا للعمل الوطني الرامي الى التعجيل بتنمية قدراتها التقنية بصورة فردية وجماعية ، بما في ذلك انشاء مؤسسات وهياكل جديدة أو اعادة توجيه المؤسسات والهياكل القائمة ، عند الاقتضاء ، وكلما كان ذلك مناسباً ، لكي تستجيب للتغيرات التكنولوجية وفقا لاهدافها وظروفها الخاصة ؛

يحث البلدان النامية على تخصيص حصة متزايدة من الناتج القومي الاجمالي ، وجزءاً من المساعدات الخارجية التي تتلقاها ، لتنمية القدرات العلمية والتكنولوجية ، بما في ذلك البحث والتطوير ؛

- ١٦ -

يحث على التعاون من أجل :

(أ) الانتهاء ، في وقت مبكر ، من مدونة قواعد السلوك الدولية في نقل التكنولوجيا ، تحقيقا للأهداف الموضحة في تلك المدونة ؛

(ب) اكمال تنقيح اتفاقية باريس بشأن حماية الملكية الصناعية ؛

(ج) تحقيق أهداف برنامج عمل فيينا لتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية ؛

يوصى بإجراء دراسات عن السبل والوسائل اللازمة لزيادة فعالية الروابط والتعاون بين المراكز الوطنية والاقليمية والدولية للتكنولوجيات المنتقاة ، بما في ذلك اقامة شبكات بين المؤسسات القائمة ، حيثما كان ذلك مناسباً ، ويجوز للبلدان المعنية ان تحدد لدى اضطلاعها بهذا العمل ما عسى ان يوجد من فجوات في الترتيبات القائمة بغية النظر ، عند الضرورة ، في انشاء مراكز وطنية واقليمية ودولية للتكنولوجيات المنتقاة وشبكات للمؤسسات العاملة في البحث والتطوير ، مع المراعاة التامة للمرافق القائمة .

جيم - الطاقة والتصنيع ، مع تشديد خاص على تطوير واستخدام موارد الطاقة وصنع المعدات

ان الموعتمر

يوصى اليونيد وبالقيام ، بالتعاون مع المنظمات الاخرى ذات الصلة في منظومة الامم المتحدة والمؤسسات الدولية الاخرى ذات الصلة ، بما يلي :

(أ) مساعدة البلدان النامية في تعزيز أنشطتها التي تساعد على تقاسم خبراتها من اجل تحقيق التكامل في سياساتها المتعلقة بالتنمية والصناعة والطاقة ؛

(ب) تكثيف خدماتها المتعلقة بدراسة جدوى المشاريع وذلك لمساعدة البلدان النامية في اعداد مشاريعها الخاصة بالطاقة الصناعية ؛

(ج) توفير الدعم لصناعة معدات الطاقة محليا في البلدان النامية حيثما يكون ذلك ملائماً ، وتيسير نقل التكنولوجيا اللازمة وتشجيع علاقات الانتاج المشترك والمشاريع المشتركة ؛

(د) الاعداد والمساعدة في تنفيذ برنامج للمساعدة التقنية للبلدان النامية وخاصة في أقل البلدان نمواً والبلدان الافريقية في اطار عقد التنمية الصناعية لافريقيا ، فيما يتعلق بمشآت الطاقة الكهربائية ؛

(هـ) مساعدة البلدان النامية في الحصول على الطاقة من مصادر جديدة ومتجددة للطاقة ؛

(و) مساعدة البلدان النامية في جهودها الرامية الى تحقيق الاستخدام الرشيد للطاقة في مجال الصناعة ؛

- (ز) تقديم المساعدة ، اذا اقتضت الضرورة ، في تعزيز تنسيق امدادات الطاقة الكهربائية والربط بين شبكات الطاقة الكهربائية في مختلف المناطق الفرعية ؛
- (ح) تقديم المساعدة ، عند طلبها ، الى المنظمات الاقليمية ودون الاقليمية والوطنية المعنية بالطاقة في البلدان النامية في الجوانب المتصلة بالتطبيقات الصناعية للطاقة وكذلك تقديم المساعدة في تحديد خيارات الطاقة الملائمة وتطويرها في القطاع الصناعي ؛
- (ط) التشديد بوجه خاص على أنشطة مصرف المعلومات الصناعية والتكنولوجية بشأن المساعدة في تحديد تكنولوجيات الطاقة الملائمة للبلدان النامية ، وبالتالي تيسير وتشجيع نقل أوجه التقدم التكنولوجي بشروط عادلة ومعقولة ومنصفة ومقبولة ؛
- (ي) النهوض بالتعاون بين المؤسسات المشتركة في البحث والتطوير في مجال مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة .

دال - سياسات واجراءات من أجل المعالجة الصناعية المحلية للمواد الخام في البلدان النامية

ان المؤتمر

يحث على التعاون من أجل تيسير الانجاز المبكر لمدونة قواعد سلوك الشركات عبر الوطنية ؛

يدعو البلدان المتقدمة النمو الى الوفاء بالتزاماتها بوقف النزعة الحماية عن طريق التنفيذ الكامل لاحكام التجميد التي قبلتها والتقييد التام بها ، وخاصة فيما يتعلق بالواردات من البلدان النامية ، وان تعمل بصورة منتظمة من اجل تخفيف والغاء القيود الكمية والتدابير التي لها مفعول مائل ؛

يوصي بأن تقوم اليونيدو ، بالتعاون مع المنظمات والهيئات الاخرى التابعة لمنظومة الامم المتحدة ، كلا منها في حدود ولايتها ، بما يلي :

(أ) وضع مشاريع وبرامج للتعاون التقني والمساعدة في تنفيذها وتقديم المعلومات بشأن المجالات ذات الصلة من اجل تعزيز المعالجة المحلية للمواد الخام في البلدان النامية ، ولا سيما في أقل البلدان نموا والبلدان الافريقية في اطار عقد التنمية الصناعية لافريقيا ؛

(ب) اعداد دراسات حالات افرادية محددة ومختارة بشأن المعالجة الصناعية المحلية للمواد الخام ، مع الأخذ في الاعتبار الكامل الاعمال التي يضطلع بها مركز الامم المتحدة المعني بالشركات عبر الوطنية وغيرها من منظمات الامم المتحدة ذات الصلة ؛

— ١٨ —

(ج) تحديد فرص التدريب وتعيين المؤسسات المناسبة للتدريب وتنمية المهارات وتوفير المعلومات بشأن مؤسسات التفوق في ميادين المعالجة الصناعية للمواد الخام، ولا سيما منتجات المعادن والغابات واللحوم والخضر والاسماك؛

(د) بحث ودراسة النهج المعتمدة من أجل تحقيق النمو الصناعي وخلق فرص العمل عن طريق القيمة المضافة الناتجة عن المعالجة المحلية للمواد الخام ونشر النتائج التي يتم التوصل اليها، وبحث ودراسة تنسيق المعايير الموجودة واعتماد معايير جديدة للمنتجات ومستويات جديدة للجودة؛

(هـ) تكثيف برامج التعاون التقني التي تقدمها للبلدان النامية. ولا سيما البرامج التي تضطلع بها في أقل البلدان نموا والبلدان الافريقية في اطار عقد التنمية الصناعية لافريقيا، واستخدام نظام المشاورات بشكل أكثر فعالية في مجال المعالجة المحلية للمواد الخام.

هـ - سياسات واجراءات صناعية لتحقيق التنمية الريفية والاكتفاء الذاتي من حيث الامدادات الغذائية في البلدان النامية

ان الموممر

يوصي بأن تقوم منظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية، بالتعاون مع المنظمات والهيئات الاخرى ذات الصلة في منظومة الامم المتحدة وغيرها من المؤسسات الدولية ذات الصلة، بما يلي :

(أ) تقديم المساعدة في اعداد سياسات وآليات مناسبة والمعاونة على تنفيذها، من أجل تكثيف التنمية الريفية المتكاملة في البلدان النامية، مع التركيز على الاحتياجات الخاصة للبلدان الافريقية في اطار عقد التنمية الصناعية لافريقيا، وكذلك الاحتياجات الخاصة لأقل البلدان نموا؛

(ب) تقديم المساعدة، بناء على طلب البلدان النامية، في صياغة وتنفيذ العناصر الصناعية لبرامج التنمية الريفية؛ وتعزيز ما تقدمه من مساعدات في مجال البحوث ومساعدات تقنية في هذا المضمار؛

(ج) مواصلة وزيادة تحسين العمل في الدراسات المتصلة بالتصنيع الريفي، كالدراسات القطرية المتعلقة بالتصنيع القائم على الموارد، والدراسات القطاعية، ودراسات الجدوى؛

(د) دراسة امكانية اعداد مشاريع في ميداني مراكز الخدمات الاستشارية والحلقات التدريبية الصناعية الريفية؛

(هـ) تعزيز أنشطتها المتعلقة بالتصنيع الريفي ، في مجالات انتاج الاسمدة ومبيدات الآفات - مع مراعاة النواحي البيئية - والآلات والمعدات الزراعية ، ومرافق التخزين ، وتقديم المساعدة لقطاع الحرفيين في الريف ؛

(و) ايلاء مزيد من الاهتمام ، حيثما تقتضي الحاجة ، للمشاريع الصغيرة ذات الهياكل الاجتماعية والتنظيمية المختلفة ، وكذلك للقطاع غير الرسمي في المناطق الريفية ، وتطوير الخبرة الفنية اللازمة لتقديم مساعدة فعالة الى الانشطة العاملة في هذه المجالات .

واو - أقل البلدان نمواً : تنفيذ برنامج العمل الجديد الكبير

ان المؤتمر

يحث البلدان المانحة على الوفاء بالتزاماتها بشأن حجم المعونة وطرائق تقديمها ، على النحو الذي التزمت به عند اعتماد برنامج العمل الجديد الكبير ، وعلى النحو الذي تأكد من جديد في الدورة السادسة لمؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية ؛

يوصي بأنه عندما يضطلع الفريق الحكومي الدولي المعني بأقل البلدان نمواً والتابع لمؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية في عام ١٩٨٥ ، بعملية الاستعراض والتقييم النصفين لبرنامج العمل الجديد الكبير ، ان يضع في كامل الاعتبار تنفيذ برنامج العمل الجديد الكبير في ميدان التصنيع ؛

يناشد جميع البلدان ، وخاصة البلدان المتقدمة النمو ، ان تقوم ، بتسيير وتشجيع نقل التكنولوجيا ، ولا سيما في مجالات تجهيز الاغذية ، وتصنيع المعادن ، والبناء والتشييد ، واستحداث المصادر البديلة للطاقة ، وتوفير المياه ، والنقل والاتصالات وانشاء المسابك الصغيرة ، اذا كانت هذه البلدان في وضع يسمح لها بذلك ؛

يوصي بضرورة تعزيز التعاون بين أقل البلدان نمواً والبلدان النامية الاخرى في جميع المجالات الممكنة من اجل التعجيل بالتنمية الصناعية في اقل البلدان نمواً ؛
يوصي كذلك بتعزيز المشاريع المشتركة بين أقل البلدان نمواً والبلدان الاخرى المتقدمة النمو والنامية على السواء .

زاي - تدعيم التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية

ان المؤتمر

يرجو من منظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية ان تقدم ، بناءً على طلب البلدان النامية ، دعماً أكثر فعالية لتنفيذ التعاون الصناعي فيما بين البلدان النامية ضمن الاطار الشامل للتعاون الاقتصادي والتقني فيما بينها وان تعزز من اجل هذا الغرض ، جهود التعاون الاقليمية ودون الاقليمية والاقليمية التي تقوم بها البلدان النامية ، في جملة امور ، من اجل ما يلي :

- ٢٠ -

- (أ) تخطيط التنمية الصناعية والقيام بدراسات استطلاعية عن التكنولوجيا الصناعية؛
- (ب) تنسيق سياسات واستراتيجيات التصنيع واجراء المشاورات في كل من الاطار العام وفي القطاعات والفروع المحددة؛
- (ج) تبادل المعلومات والخبرات بشأن السياسات الصناعية ، والقطاعات والفروع؛
- (د) دراسة واعتماد اتفاقات بشأن التكامل والتتام الصناعيين ، واقامة المشاريع المشتركة والتشجيع العام للاستثمارات الصناعية؛
- (هـ) دراسة واعتماد اتفاقات وبرامج صناعية مما يشجع بالتالي عمليات تبادل المصنوعات فيما بين الصناعات التي من شأنها تعزيز التعاون الصناعي فيما بين البلدان النامية؛
- (و) الاضطلاع ببرامج مشتركة وأشكال التعاون الاخرى فيما يتعلق بالتدريب والبحث وتطوير التكنولوجيا الصناعية؛
- (ز) انشاء شبكات اقليمية للخدمات الاستشارية؛
- (ح) تحديد ودعم مراكز التفوق الموجودة في البلدان النامية لأغراض البحث التكنولوجي والتدريب؛
- (ط) تنظيم اجتماعات للخبراء لاستكشاف امكانية التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية في فروع صناعية مختارة؛
- (ي) زيادة تدفق رأس المال الاستثماري فيما بين البلدان النامية .

حاء - صندوق الامم المتحدة للتنمية الصناعية

ان المؤتمـر

ان يضع في اعتباره ان مجموع التبرعات المعلنة لصندوق الامم المتحدة للتنمية الصناعية لا يزال دون الهدف بكثير ، على الرغم من الزيادة المشجعة في السنوات الاخيرة ؛

يقرر الوفاء بما تعهد به للنهوض بالتنمية الصناعية في البلدان النامية ، ويناشد جميع البلدان ، وخاصة البلدان المتقدمة النمو ، ان تتبرع أو تزيد تبرعاتها لصندوق الامم المتحدة للتنمية الصناعية لكي يبلغ في أقرب وقت مستوى التمويل المتفق عليه والمرغوب فيه وهو ٥٠ مليون دولار في السنة .

- ٢١ -

طاء - تقديم المساعدة الفورية الى لبنان من أجل إعادة بناء قطاعه الصناعي

ان المؤتمر

يطلب من منظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية ان تقدم الى لبنان مساعدة فورية ومتوسطة الاجل وطويلة الاجل ، لتمكينه من إعادة بناء قطاعه الصناعي ؛

يطلب الى الدول الاعضاء ان تولي كل ما يتوجب من اعتبار لمسألة إعادة تصنيع لبنان ، وان تساعد منظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية في جهودها في هذا المضمار .

ياء - وقف الحرب في الخليج

ان المؤتمر

يطلب الى الدول الاعضاء الا تدخر وسعا لوقف الحرب ؛

يحث حكومات الدول المعنية على التوصل الى تسوية للنزاع تسوية عادلة ومشرفة ، سواء عن طريق المفاوضات المباشرة أو عن طريق وسطاء .

كاف - تقديم المساعدة التقنية الى الشعب الفلسطيني

ان المؤتمر

يرجو من منظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية ان تستمر في تقديم مساعدتها التقنية الى الشعب الفلسطيني وان تعمل على زيادتها وذلك بالتعاون مع منظمة التحرير الفلسطينية ؛

يرجو أيضا من منظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية اعداد الدراسات اللازمة لانشاء مرافق مرفئية صناعية ومصرف فلسطيني للتنمية الصناعية في الاراضي الفلسطينية المحتلة ، ودراسة السبل والوسائل المؤدية الى تنفيذ هذين المشروعين .

لام - إعادة تشكيل هيكل الصناعة وإعادة توزيعها على الصعيد العالمي

ان المؤتمر

ان يؤكد ان نظام المشاورات ينبغي ان يوفر سبلا لتبادل المعلومات والآراء ، وأن يتيح بالتالي ، في جملة أمور ، تحديد مجالات وأشكال معينة للتعاون ، وأن يسمح أيضا باجراء مفاوضات بين الاطراف المهتمة ، بناء على طلبها ، في الوقت نفسه الذي تجرى فيه المشاورات أو بعدها ؛

وان يسلم بالترابط المتزايد بين كل بلدان العالم بوصفه أساسا للتعاون الاقتصادي الدولي ؛

يدعو البلدان النامية الى تنسيق جهودها وسياساتها بغية تيسير اعادة تشكيل هيكل الصناعة واعادة توزيعها على الصعيد العالمي ؛
يطلب الى البلدان النامية تشجيع مؤسساتها الاقليمية المتعددة الجنسيات على تنفيذ المشاريع الصناعية ذات الاهمية المشتركة ؛

يحث البلدان المتقدمة النمو على اتباع سياسات وتدابير ايجابية ومناسبة للتكيف تؤدي الى اعادة تشكيل هيكل الصناعة على الصعيد العالمي ، دون حدوث اختلالات تذكر ؛ وينبغي لسياساتها أن تسعى الى تفادي احداث أية آثار سلبية على التنمية الصناعية في البلدان النامية ؛

يدعو البلدان المتقدمة النمو الى الوفاء بالتزاماتها بوقف الاتجاهات الحماائية عن طريق التنفيذ الكامل والتقييد التام بما قبلته من الاحكام التجميدية ، وخاصة فيما يتعلق بالواردات من البلدان النامية ، وأن تعمل بصورة منتظمة من أجل تخفيف والغاء القيود الكمية والتدابير ذات الأثر المماثل ، ويدعوها الى دعم الجهود التي تبذلها البلدان النامية من أجل تحقيق الاستخدام الكامل لطاقتها الصناعية وإيلاء الاهتمام من جانب الدول المعنية بتشجيع الاستثمار الاجنبي والمحلي عن طريق اطار للاستثمار يتسم بالنفع المتبادل ؛

يوصي بأن يقوم نظام المشاورات بما يلي :

- (أ) تغطية القطاعات الصناعية ذات الاهمية الخاصة للبلدان النامية ؛
- (ب) عقد المزيد من اجتماعات المشاورات الاقليمية ، وخاصة فيما يتعلق بعقد التنمية الصناعية لافريقيا ، وذلك في الاطار المتفق عليه لنظام المشاورات ؛
- (ج) السعي الى تحديد مجالات وأشكال معينة للتعاون ؛
- (د) استكشاف الوسائل والتدابير العملية لتعزيز التعاون الصناعي على الصعدة دون الاقليمية والاقليمية والدولية .

ميم - تعبئة الموارد المالية للتنمية الصناعية

تقرر الجمعية العامة احالة مشروع القرار المتعلق بتعبئة الموارد المالية للتنمية الصناعية الى الجمعية العامة كي تنظر فيه في دورتها الأربعين .